

فرض الوصاية.. خط أحمر

14 الشَّرْق

SATURDAY 24 JUNE 2017 No. 10600

السبت 29 رمضان 1438 هـ 24 يونيو 2017 العدد 10600



د. دانياف بن نهار

مقال

الملفات التي يبني عليها الخلاف الخليجي الحالي ليست هي المشكلة، بل هي آثار للمشكلة الجوهرية التي تتعاضل عنها، وهي مشكلة مركبة من مسألتين: المسألة الأولى، غياب اتفاق على محددات الأمن الإقليمي بين دول مجلس التعاون، فسؤال "من هو العدو" الذي يبني عليه تعريف الأمن الإقليمي؟ لا توجد إجابة متفق عليها بين دول مجلس التعاون، فما تراه بعض الدول عدواً تراه دول أخرى صديقاً، فإذا كنا غير متفقين على تحديد العدو من الصديق فكيف يمكن أن نحدد مقوّمات الأمن ومعززاته؟ المسألة الثانية: عدم وضوح معايير الثابت والمتغير في سياسات الدول الخليجية، فقد تدعي دولة أن هذا العنصر من ثوابتها ونفاذاً بعد أشهر يتحوّل هذا الثابت إلى متغير، والعكس كذلك.

ما المخرج الإستراتيجي للأزمة الخليجية الحالية؟

والعواقب، فالشعوب الخليجية لا يمكن أن يُرَج بها لدفع ضريبة أي نزاعات على مستوى القادة.

◀ الرسالة الثانية لصانع القرار القطري:

هناك ثلاثة أمور لا بد من الالتفات لها من قبل صانع القرار القطري:

الأول: أن تعيد قطر تقييم موقفها من بعض الملفات التي تشكّل قلقاً لدى الدول الثلاث، والتي لا أعتقد بصفتي باحثاً قطرياً أنها تستحق الثبني والمفاصلة السياسية، وإنما هي مجرد عبء سياسي ومالي على السياسة الخارجية القطرية.

الثاني: ألا يكون هناك إعادة تقييم لأي من الملفات ما دامت الأزمة قائمة؛ لأن أي تغيير في الموقف أثناء الأزمة يعدّ تنازلاً عن القرار السيادي لدولة قطر؛ حيث إنّ وجود هذه المقاطعة يضيء أجواء التهديد وليس أجواء المفاوضات، والتنازل زمن المفاوضات سياسة.

الثالث: أن تكون التهديد هي الصفة المهيمنة على الموقف القطري، وعدم الانزلاق في مسار الاستفزاز والاستفزاز المقابل، وقد تبني هذا الموقف البيان الرسمي الصادر عن مكتب الاتصال الحكومي قبل يومين.

أخيراً أقول: إنّ استمرار الأزمة يفتح الباب على مصراعيه لكل القوى الإقليمية والدولية التي تنتظر لحظة انهيار المنظومة الخليجية على أحر من الجمر لتفرض مطالبها في الجسد الخليجي المليء بالشروات والخيرات، ما قد يؤدي إلى أن يستقر العمق الإستراتيجي لبعض دول الخليج في خارج محيطها، وهو ما يعني بدء انهيار المنظومة الخليجية بنحو رسمي.

هذه الملفات نفسها كانت متبناة من قبل بعض تلك الدول إلى وقت قريب، وتغيّر الموقف تجاه تلك الملفات في هذه المدة الزمنية القصيرة يدل على أنها خاضعة لعوامل العناصر المتغيرة، كالمصالح الطارئة والرحلية.

إذ ما هو مطلوب الآن من قياداتنا الخليجية أن يعيدوا تقييم ملفات الخلاف وفقاً لقواعد الثابت والمتغير في سياسة كل دولة، دون الوقوع في فخ تضخيم المتغير إلى مستوى الثابت أو تزييم الثابت ليكون في مستوى المتغير.

◀ وثمة رسالتان في هذا المقام:

الرسالة الأولى لصانعي القرار في الدول الثلاث: لأول مرة في تاريخ الخلافات الخليجية - الخليجية يتم توظيف مصانير الشعوب لتسوية خلافات بين قيادات دول مجلس التعاون، وهذا أمر مشين ومعييب، وأعتقد أن تأثيره على الجانب النفسي لدى شعوب الخليج سيبقى سنين طويلة. ولذلك فإنّ تصعيد الموقف أو حتى تأجيل حل هذه الأزمة سيبرز من الشرخ الحاصل بين شعوب الخليج، مما يوهن الأساس لأي عمل خليجي مشترك في المستقبل.

كما أنّ استعمال القوة لحل هذه الأزمة يعني بداية تحوّل دول الخليج من قوى صاعدة إلى ما يسمى بالدول الفاشلة Failed state؛ لأن التصعيد العسكري يفتح الباب لنشوء عناصر عسكرية لا تخضع لسلطة الدولة المركزية، وهذا ما يعني فقدان السيادة الداخلية.

ومن هنا لا بد على القيادة من أن يدركوا أنّ خلافاتهم حتى لو كانت شخصية من حيث الواقع لكن لا يمكن أن تكون شخصية من حيث الآثار

الحقيقة ينتمي إلى منطقة المتغير الذي يقبل منطق التفاوض السياسي. الخلاف الخليجي الحالي قائم على عدة ملفات، فالدول الثلاث تطالب قطر بالتخلي عن موقفها من تلك الملفات، في حين ترفض قطر ذلك، على الأقل في المرحلة الحالية.

◀ وهنا ينشأ سؤالان:

السؤال الأول: هل جميع الملفات التي تُنتقد على قطر تنتمي إلى منطقة الثابت أم منطقة المتغير في السياسة القطرية؟

السؤال الثاني: هل هذه الملفات تنتمي إلى منطقة الثابت لدى الدول الثلاث حتى تفرض هذا المستوى من العقوبات على قطر لاجلها؟ بمعنى: هل مُسّت قطر - من خلال تبنيها للملفات الخلاف - شيئاً من ثوابت الدول الثلاث؟

الإجابة عن كلا السؤالين بالنفي. فلا هي من الثوابت في السياسة الخارجية القطرية، ولا هي كذلك من الثوابت في سياسة الدول الثلاث.

أما فيما يتعلق بالسياسة القطرية، فإنّ بعض هذه الملفات طارئة على السياسة القطرية، ولا توجد مصلحة إستراتيجية من وراء الثبات عليها، وإنما هي مرتبطة بالمصلحة الرحلية. وهي تتبدل بتبدل الأحوال. وخير دليل على هذا الكلام أنّ قطر كانت على وشك أن تعيد تقييم بعض تلك الملفات قبل عدة أيام، لكن دق طبول الأزمة وتصعيدها أعاد الأمر إلى المربع الأول.

أما فيما يتعلق بسياسة الدول الثلاث فلا يمكن القبول بأن كل الملفات التي يُطلب من الدوحة تغييرها تُعدّ من العناصر الثابتة في سياسة الدول الثلاث، وذلك لسبب واضح وجلي، وهو أنّ

هاتان المسألتان الترابطان هما الماكينة التي تنتج عنها كل الأزمات المتتالية بين دول الخليج، وكل حل لا ينشأ من معالجة تينك المسألتين فهو حل مرحلي وأنّ ليس حلاً إستراتيجياً. فلا يمكن أن يكون هناك حل إستراتيجي في ظل غياب الاتفاق على محددات الأمن الإقليمي، وفي ظل عدم وضوح معايير الثابت والمتغير في سياسة دول الخليج.

◀ خيارات الحل في ضوء الثابت والمتغير

في السياسة هناك منطقتان: المنطقة الأولى: منطقة الثابت، أي المبادئ والأصول التي لا يمكن للدولة أن تتنازل عنها، والتي تعتقد الدولة أنّ وجودها جوهرى لبقيتها إلى المستوى الذي لا تمنع فيه أن تخضع إلى ساحة الوعي للدفاع عنها.

المنطقة الثانية: منطقة المتغير، أي القضايا التي تتبناها الدولة إما لمصلحة معينة في وقت معين أو تتبناها بنحو دائم لكن دون أن يكون لها أي تأثير على منطقة الثابت، والخصيصة المميزة لمنطقة المتغير هي أنّ التحركات فيها من خلال نفي بعض العناصر وإثبات أخرى لا يخلّ أبداً بأي من المبادئ أو الأصول الخاضعة لمنطقة الثابت.

لا توجد سياسة في التاريخ كانت كلها ثوابت، ولا توجد سياسة في التاريخ كانت كلها متغيرات. حتى دولة المصطفى عليه الصلاة والسلام كان واضحاً فيها التمايز بين منطقة الثابت ومنطقة المتغير، كما في صلح الحديبية الذي شهد تنازل النبي صلى الله عليه وسلم عن بعض القضايا مما ولد غضباً عند بعض الصحابة رضوان الله عليهم اعتقاداً منهم أنّ ما تنازل عنه النبي صلى الله عليه وسلم ينتمي إلى منطقة الثابت، وهو في